

Distr.  
GENERAL

S/1998/540  
19 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة  
في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

- ١ - بموجب الفقرة ٩ من القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، قرر مجلس الأمن أن يُنشى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨.
- ٢ - وفي الفقرة ١٥ من القرار، طلب إليّ مجلس الأمن أن أحيطه علماً أولاً بأول وأن أقدم إليه تقريراً بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إليّ من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بكفالة الانتعاش الاقتصادي للبلد. وبموجب الفقرة ١٦، طلب إليّ المجلس أن أقدم في هذا التقرير معلومات بشأن التقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتماد قانون انتخابي، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية، ووضع خطط محددة لإجراء الانتخابات التشريعية، وتقديم توصيات عن الدور المقبل للأمم المتحدة في عملية الانتخابات التشريعية.
- ٣ - وهذا التقرير يقدم لمجلس الأمن معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة منذ تقريري السابق عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/148).

ثانياً - حالة انتشار البعثة

- ٤ - تمثل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، في احتفال عسكري قصير لنقل السلطة من بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١٦ نيسان/أبريل، اشترك ممثلي الخاص، السيد أولويمبي أدينجي، رئيس لجنة الرصد الدولية، الجنرال أمادو توماني توريه، في رئاسة الاحتفال بنقل السلطة السياسية. وفي اليوم ذاته، اجتمع ممثلي الخاص بالرئيس أنغي - فليكس باتاسيه لكي يشرح له ولاية البعثة ومفهوم عملياتها.

.../...

190698 190698 98-16930



٥ - وبالرغم من الضيق غير العادي للجدول الزمني الذي نص عليه القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، أصبحت البعثة جاهزة للعمل في ١٥ نيسان/أبريل بفضل الجهود التي بذلها فريق انتقال مكون من مخططين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، واختصاصيين في السوقيات، واختصاصيين في الاتصالات وموظفين إداريين، وصلوا إلى بانغي في ٤ نيسان/أبريل، لإقامة المقر المتكامل للبعثة الجديدة. ومنذ إنشاء البعثة، استمرت قدرتها التشغيلية في التحسن. وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ مجموع قوام القوة ما يربو على ٢٠٠ فرد، وضم وحدات من بوركينافاسو وتشاد وتوغو والسنگال وغابون وفرنسا وكندا وكوت ديفوار ومالي، من القوام البالغ أقصاه ٣٥٠ فردا المأذون به بموجب القرار. ومن المتوقع أن تنضم وحدة من مصر إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين، جرى توزيع ٧٣ فردا من المجموع المعتمد البالغ ١٠٦ موظفين دوليين، ومن المتوقع أن يصل بقية الموظفين إلى بانغي قريبا. بيد أنه من بين ٢٤ مدربا للشرطة المدنية، لم يوزع حتى الآن سوى ٨ مدربين، بسبب تأخر استجابة البلدان المساهمة.

#### ثالثا - الجوانب السياسية

٦ - منذ إنشاء البعثة، ظلت الحالة السياسية العامة في بانغي هادئة بوجه عام، وإن كانت متقلبة. وقد حظيت عملية المصالحة الوطنية التي استهلتها اتفاقات بانغي (S/1997/561) بزخم هام نتيجة قيام جميع الأحزاب السياسية في أفريقيا الوسطى باعتماد ميثاق المصالحة الوطنية في ٤ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد حظر الميثاق استعمال القوة كوسيلة للوصول إلى السلطة السياسية، مؤكدا أنه ينبغي عدم الوصول إلى السلطة إلا بالانتخابات، وتعهد الموقعون بالعمل من أجل إنعاش البلد وتعميره. ونص الميثاق على إنشاء لجنة رصد وتحكيم لمتابعة تنفيذ الميثاق واتفاقات بانغي، وللتحكيم في حالة وجود منازعات. وبناء عليه، أنشئت اللجنة بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨. وفي حين أن اللجنة، التي تتألف من ممثلي الحكومة، والمعارضة والمجتمع المدني، لا تزال في مرحلة تنظيم نفسها، فإنها تبرز ككيان يمكن أن يؤدي دورا بناء في المصالحة. وبناء على طلب ممثلي الخاص، ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم للجنة دعما تمس الحاجة إليه في المجالين الإداري والسوقي.

٧ - وقد نُفِّذَ حكم هام آخر من اتفاقات بانغي حيث اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الصحافة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ وأنشئت لجنة للإشراف على حرية الصحافة (المجلس الأعلى للاتصالات) بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨. وتتسم تلك الخطوات الرامية إلى تحقيق حرية الصحافة بالأهمية، وبخاصة بالنظر إلى الانتخابات التشريعية المقبلة.

٨ - وفي مجال الحكم، شدد ممثلي الخاص، أثناء عدة اجتماعات عقدت مع ممثلي الحكومة، على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لاحترام حقوق الإنسان، فضلا عن شفافية الحكومة ومسؤوليتها. وفي هذا السياق، تقوم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالإعداد لعقد مؤتمر عن الحكم الجيد في بانغي في الأشهر القليلة المقبلة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، ما برح مكتب ممثلي الخاص يقدم

المشورة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبيسر المساعدات التقنية في مجالات الحكم الجيد وسيادة القانون، عملاً بالفقرة ١٤ (هـ) من القرار ١١٥٩ (١٩٩٨).

٩ - وفي تطور محمود، شكلت كل من توغو وغابون والسنغال وفرنسا وكندا وكوت ديفوار وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها بوصفها فريق أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد وضع الفريق عدداً من مؤشرات الإصلاحات الضرورية، وركز على ضرورة إحراز تقدم في الإعداد للانتخابات، وفي إعادة تشكيل هيكل قوات الأمن، وفي عقد اتصالات مع مؤسسات بريتون وودز. وقامت أفرقة مماثلة بدور بناء جداً في حالات نزاع أخرى. بيد أن فعالية الفريق قد تكون محدودة بعض الشيء لأنه لا يوجد إلا لاثنين من أعضائه ممثلون دبلوماسيون في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٠ - وفي أواخر العام الماضي، نُحّي السيد تشارلز ماسي، الذي كان في ذلك الوقت وزيراً للمناجم، عن منصبه لتجاوزته، كما قيل، عن ضرائب مستحقة على إحدى الشركات التي تشتري الماس ووجهت إليه اتهامات جنائية. وفي الوقت ذاته، استقال السيد ماسي من الحزب الحاكم وسجل حزبه السياسي الخاص به. وما برح يحتج بأن الاتهامات التي وجهت إليه وتحديد إقامته بعد ذلك وراءهما دوافع سياسية. وقد اجتمع ممثلي الخاص معه مرتين وحث الرئيس باتاسيه على أن يأمر بإلغاء تحديد إقامة السيد ماسي. وفي ١٢ حزيران/يونيه، برأت المحكمة الدستورية ساحة السيد ماسي من جميع الاتهامات.

١١ - ويدرك أعضاء مجلس الأمن الدور الجليل الذي قامت به بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية على التوالي برئاسة رئيس جمهورية غابون، الحاج عمر بونغو، والجنرال توريه، الرئيس السابق لدولة مالي. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أبلغني الجنرال توريه بانتهاء بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ولجنة الرصد الدولية، ولكنه أعرب عن تصميمه على مواصلة متابعة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذني أرحب باستمرار الجهود التي يبذلها زعماء المنطقة، الذين قدموا تلك المساهمات الحاسمة لاستعادة الاستقرار في بانغي وتعزيز الإصلاحات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢ - وعلى الرغم من تلك التطورات المشجعة، لا يزال عدد من الصعوبات السياسية الخطيرة باقياً. فالانتقاسات وانعدام الثقة، بما في ذلك لأسباب عرقية وإقليمية، لا تزال مستمرة في مجتمع أفريقيا الوسطى. وفي حين أن القيام في شباط/فبراير ١٩٩٧ بإنشاء حكومة وحدة وطنية، ضمت عدة أحزاب معارضة، مثل خطوة رئيسية تجاه المصالحة، ظلت الحكومة تمثل تحالفاً غير مستقر بعض الشيء، مع تكرار توجيه الاتهامات من أحزاب المعارضة بأن وزراءها قد أعطوا مسؤوليات أقل أهمية. أما ما يطلق عليه مجموعة الـ ١١ حزبا معارضا، التي تتكون حالياً من ٩ أحزاب، فقد استمرت في التهديد بالانسحاب من الحكومة. وفي حين أن تلك التهديدات لم تنفذ، فإنها تشير إلى استمرار الافتقار إلى الثقة التي تمس الحاجة إليها بين مختلف المجموعات السياسية في البلد.

التحضير للانتخابات

١٣ - رغم إحراز قدر من التقدم في التحضير للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨، فلا يزال يتعيّن بذل الكثير. وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الانتخابي الذي يكفل إنشاء لجنة انتخابية مستقلة ومختلطة. وينص القانون على أنه سيجري تشكيل لجنة انتخابية بموجب مرسوم يعتمده مجلس الوزراء. ومع ذلك، فقد فشلت لجنة خاصة تضم ممثلي جميع الأحزاب السياسية المعترف بها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشروع المرسوم المتعلق باللجنة. وبينما اقترحت أحزاب الأغلبية الرئاسية استمرار النظام الذي يرأس بموجبه وزير الداخلية للجنة، فقد أصرت المعارضة على تعيين مرشح محايد ومستقل.

١٤ - ولدى وصول ممثلي الخاص إلى بانفي، أجرى مشاورات مكثفة تهدف إلى التوصل إلى مخرج لهذا الطريق المسدود. وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، قام الرئيس باتاسيه بتعيين السيد ميشيل آداما - تامبو، السفير المتقاعد وأول رئيس للجمعية الوطنية بعد الاستقلال في عام ١٩٦٠، كرئيس للجنة. وفي ٢٨ أيار/ مايو، نُشر المرسوم المنشئ للجنة الانتخابية الذي منح الرئيس باتاسيه سلطة تعيين رئيس اللجنة.

١٥ - واعترضت المعارضة بقوة على عدم إجراء المشاورات الواجبة بشأن تعيين السيد آداما - تامبو وعلى نشر المرسوم ذي الصلة بعد أن أصبح أمرا واقعا. وبذل ممثلي الخاص جهودا ضخمة للوساطة بين الأطراف وعقد اجتماعا للجنة الرصد والتحكيم لمناقشة تلك المسائل. ويسود اعتقاد واسع بين المراقبين في بانفي بأن السيد آداما - تامبو مؤهل بصفة عامة للمنصب. ومع ذلك فلا تزال بعض أحزاب المعارضة متشككة للغاية.

١٦ - وفي محاولة أخرى لتجاوز الانقسامات وتعزيز الثقة بين الأطراف، قام ممثلي الخاص تمشيا مع القانون الأساسي المتعلق بالأحزاب السياسية بمناشدة الرئيس بالسماح لجميع الأحزاب السياسية المسجلة بأن تكون ممثلة في اللجنة الانتخابية (وكان المرسوم الأولي قد قصر التمثيل على الأحزاب الـ ١٥ فقط الممثلة في الجمعية الوطنية). وقد اتبع الرئيس باتاسيه هذه التوصية، وعدل المرسوم في ٥ حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك ستمثّل في اللجنة جميع الأحزاب السياسية المسجلة البالغ عددها ٢٥ حزبا، فضلا عن ممثلي المقاطعات البالغ عددها ١٦ مقاطعة ومراقبين عن المجتمع المدني. ورغم أن اللجنة الانتخابية منشأة حاليا بصفة قانونية، فإنها لم تجتمع بعد لأن عددا كبيرا من أحزاب المعارضة، أي مجموعة الـ ١١ وخمسة أحزاب أخرى، لم توافق بعد على الانضمام إلى اللجنة. وسيواصل ممثلي الخاص جهوده للتوفيق بين مواقف الأحزاب.

١٧ - وبدأ خبراء الانتخابات الثلاثة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في العمل مع الهيئات المناسبة في جمهورية أفريقيا الوسطى لوضع خطة تنفيذية ومشروع للميزانية وتحفيز المانحين المحتملين، بينما شرعت أيضا الحكومة في بعض الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومع ذلك فإن الصعوبات التي تؤثر على اللجنة الانتخابية قد منعتها من بدء عملها. ومن الواضح أيضا أن المانحين المحتملين لن

ينظروا في الإسهام في العملية الانتخابية إلا بعد أن تضع اللجنة الانتخابية خطة تنفيذية تفصيلية وجدولا زمنيا واقعيا للتنفيذ.

١٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أعلن وزير الداخلية قرار الرئيس باتاسيه بإجراء انتخابات تشريعية في ١٦ و ٢٠ آب/أغسطس. وأدى هذا الإعلان إلى خلق مزيد من التعقيدات، نظرا لأن المرسوم المنشئ للجنة الانتخابية ينص على أن تعين اللجنة قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أشهر على الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار الزمني المقترح لن يُمْكِن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة الضرورية للانتخابات.

#### شؤون الإعلام

١٩ - بعد فترة وجيزة من إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدأت البعثة أنشطة إعلامية من أجل نشر معلومات عن ولايتها وأنشطتها. والصحافة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليس لديها سوى موارد ضئيلة ولا تزال ضعيفة. ويجب لذلك معاملة نشر معلومات دقيقة وموضوعية كأولوية إذا كان المراد هو تحقيق المصالحة والسلام في البلد. ومنذ أيار/مايو، يعقد ممثلي الخاص، بمساعدة من قائد القوة ومدير مكتب ممثلي الخاص (الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) مؤتمرات صحفية أسبوعية. وعلاوة على ذلك، تعتزم البعثة أيضا بدء برنامج إذاعي للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٨ أدناه).

#### رابعا - المسائل العسكرية والأمنية

##### أنشطة قوات الأمم المتحدة

٢٠ - قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ إنشائها بالمساعدة في المحافظة على البيئة الآمنة والمستقرة التي أقامتها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانفي. ورغم أن النشر الكامل للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تأجل بسبب انسحاب بلد مساهم بقوات في آخر دقيقة، فإنه يجري حاليا تنفيذ جُل المهام العسكرية المنصوص عليها في القرار ١١٥٩ (١٩٩٨).

٢١ - وتبذل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى جهودا متضافرة لزيادة الدوريات الراكبة والراجلة في المدينة، وخاصة في المناطق المزعجة في بانفي. وتسير تلك الدوريات على مدار الساعة. وتشارك أيضا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في دوريات مشتركة مع عناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن، وتشجعها بالتالي على القيام بدور أنشط في المحافظة على القانون والنظام. ولضمان التنسيق الفعال، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لجنة مشتركة للأمن من أجل بانفي تضم قائد قوة الأمم المتحدة وقادة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والشرطة الوطنية وقوات الدرك، فضلا عن القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية، التي خلفت

الحرس الرئاسي الذي تم حله. وتؤدي أيضا قوات الأمم المتحدة دورا إنسانيا هاما في تقديم مساعدة طبية طارئة للسكان المدنيين في بانغي.

٢٢ - ومع ذلك فلا تزال الحالة في الأجزاء الداخلية من البلد محفوفة بالمخاطر حيث استمرت الأنباء التي تشير إلى وقوع أعمال اللصوصية والأعمال الإجرامية الخطيرة الأخرى. وقامت مرارا جميع أحزاب أفريقيا الوسطى تقريبا، فضلا عن برامج ووكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى بحث بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على توسيع منطقة عملياتها إلى خارج بانغي والمنطقة المجاورة لها مباشرة. وفي الوقت الحالي، يدفع شركاء الأمم المتحدة رسوما خاصة لتزويدهم بمراقبين من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الدرك للقيام بمهامهم خارج العاصمة.

٢٣ - وتوفد حاليا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعثات استطلاعية محدودة للغاية لمدة يوم واحد إلى المواقع الرئيسية في داخل البلد لتقييم الحالة خارج بانغي بغية تيسير الاستعدادات للانتخابات ووضع توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل في العملية الانتخابية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

#### إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى

٢٤ - وفقا لما أشرت إليه في تقريرتي السابق (S/1998/148) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أوصت اللجنة المعنية بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، العاملة تحت الإشراف العام للجنرال توريه، الرئيس باتاسيه بحل الخدمات الأمنية وتخفيض الحرس الرئاسي تخفيضا كبيرا وإعادة تشكيله. وفي ٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس مراسيم لتنفيذ تلك التوصيات. وفي الوقت ذاته، جرى إنشاء كيانين جديدين هما: القوة الخاصة للدفاع عن مؤسسات الجمهورية، والمديرية العامة لوثائق الدولة. ورغم أن هذه الخطوات قد قوبلت بترحيب واسع النطاق، فقد قوبلت قرارات الرئيس المتعلقة بإدماج فرع الشرطة القضائية في الكيان الأمني الوطني الجديد، ونشر القوة الخاصة في الريف بانتقاد شديد في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٥ - وفي الوقت ذاته، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بإنشاء جيش وطني جمهوري متعدد الأعراق، يتمشى حجمه وأنشطته مع قدرة الميزانية الوطنية. ومن شأن انهيار سلسلة القيادة والانضباط والمتأخرات من المرتبات المستحقة، أن يجعل من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي يقدر قوامها الحالي بـ ٣ ٥٠٠ فرد، عاملا محتملا لزعزعة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد حث الرئيس، ووزير الدفاع ونائبه المسؤول عن إعادة تشكيل القوات المسلحة فضلا عن بعض الممثلين الدبلوماسيين في بانغي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تؤدي دورا أنشط في المساعدة في إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ومن الواضح أن الاستقرار والأمن الدائمين في البلد سيعتمدان على تحويل قوات الدفاع والأمن لأفريقيا الوسطى إلى فيالق محترفة ومكرسة لاحترام سيادة القانون.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٦ - حسبما اتضح في تقريره السابق، تم استرداد زهاء ٩٣ في المائة من الأسلحة الثقيلة وزهاء ٥٨ في المائة من الأسلحة الخفيفة في أثناء عملية نزع السلاح التي قامت بها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي. وبموجب القرار ١١٥٩ (١٩٩٨)، تقرر أن تقوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالإشراف على جميع الأسلحة التي تسترد أثناء عملية نزع السلاح، ومراقبة تخزينها ورصد التصرف النهائي فيها. ووفقاً لذلك، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى حالياً بتخزين وحراسة الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي استردتها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، في موقعين. ودأبت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً على إعدام الذخائر الخطرة المستردة.

٢٧ - ومن المتوقع تسليم أي أسلحة تستردها السلطات إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ريثما يتم التصرف النهائي فيها. وفي حين لم تتوخ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى المشاركة النشطة في عملية نزع السلاح، تستجيب البعثة للتقارير المتعلقة بمخابئ الأسلحة. وفي هذا السياق، وفي يومي ٤ و ٥ أيار/مايو استردت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كمية محدودة من الذخيرة. وهناك أيضاً قلق بالغ بشأن تدفق الأسلحة إلى داخل البلد، ولا سيما لطبيعة الحدود السهلة الاختراق وضعف قوات الدفاع والأمن.

٢٨ - ويتوخى مشروع التسريح وإعادة الإدماج، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تسريح ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين في سياق إعادة تشكيل الهيكل العام للقوات المسلحة. واستكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة استراتيجية المشروع في نيسان/أبريل، وذلك بالتعاون مع وكيل وزارة الدفاع المسؤول عن إعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة فنية معنية بالتسريح وإعادة الإدماج. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في أعمال تلك اللجنة بغية ضمان ربط جهود التسريح بعملية إعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولقد طلب من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخراً أن توفر الأمن من أجل تسجيل أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والأفراد الذين يتعين تسريحهم في أرجاء البلد.

### الشرطة المدنية

٢٩ - خولت الفقرة ١٠ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١١٥٩ (١٩٩٨) بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولاية تقديم المساعدة في برنامج قصير الأجل لمدربي الشرطة وفي الجهود الأخرى المبذولة لبناء قدرات الشرطة الوطنية. ووصل مفاوض الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بانغي في ٢١ نيسان/أبريل، ولكن البعثة لم تصل حتى الآن إلى قدرتها التشغيلية الكاملة، على النحو الموضح في الفقرة ٥ أعلاه. وفي الوقت نفسه، تم تحديد مرافق برامج تدريب مدربي الشرطة الوطنية وبدأ العمل في إعادة تأهيل تلك المرافق. كما قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتشاور

مع الحكومة، بتطوير خطة عمل تحدد مجالات ومعدات التدريب الرئيسية، فضلا عن احتياجات البنية الأساسية. ولقد استهلكت الاتصالات الأولية مع مانحين لتقديم المساعدة لإكساب قوات الأمن الكفاءة المهنية وهي مساعدة لا غنى عنها.

#### خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٠ - لم ينتعش بعد اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أصابته أضرار بالغة في أثناء إحداه التمرد والسلب التي جرت في عام ١٩٩٦. ووفقا لما أفاد به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالرغم من توافر موارد طبيعية هائلة، تعيش نسبة ٦٤,٤ في المائة من السكان دون خط الفقر، في حين تعيش نسبة ٣٥,٥ في المائة في حالة من الفقر الحاد. وتعد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من بين الأسباب الرئيسية للآزمة وينبغي أن تتصدى لها سلطات أفريقيا الوسطى على نحو عاجل وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء آخرين. وفي هذا الصدد، دأب ممثلي الخاص على التعاون الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة للعمل من أجل تحقيق تعمير وتنمية دائمين في البلد.

٣١ - أما الهبوط الشديد الاندفاع في أنشطة القطاع الخاص، الذي أصاب الحياة التجارية بالشلل في أعقاب أحداث التمرد التي وقعت في عام ١٩٩٦، فقد بدأ فقط في تغيير اتجاهه تدريجيا. ومن الواضح أن استعادة الأمن والاستقرار في الأجل الطويل ستكون أيضا مسألة حاسمة بالنسبة لعودة المستثمرين الأجانب. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تواصل الحكومة تنفيذ تدابير الإصلاح الضرورية، التي التزمت بالقيام بها، بطريقة موقوتة وفعالة. وتشمل تلك التدابير زيادة تحصيل العائدات، من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة، وتعزيز تدابير الشفافية والمساءلة وتدابير مكافحة الفساد، ودفع مرتبات الموظفين العموميين بانتظام والقيام في أبكر وقت ممكن بدفع المرتبات غير المدفوعة التي تشكل متأخرات متراكمة، والوفاء بالشروط المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٣٢ - وحتى الآن، أسفرت جهود الحكومة عن إحراز تقدم متواضع في مجال الشؤون المالية الكلية. ولقد زادت العائدات التي جمعتها الحكومة من ٢,١ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في الشهر في الربع الأول من عام ١٩٩٧ إلى ٣,٨ بليون في الشهر في الربع الأول من عام ١٩٩٨. وبحلول نيسان/أبريل ١٩٩٨، بلغت العائدات المجمعة مستوى قدره ٤,٤ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. بيد أن هذا الإنجاز لا يزال أقل بكثير من الرقم المستهدف وهو ٥,٥ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي الذي يتعين تحقيقه بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولقد أسفر تحسين تحصيل العائدات عن دفع المرتبات الشهرية بانتظام منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٨ وما بعده وعن إجراء تخفيض متواضع، إلى عشرة أشهر، في المرتبات غير المدفوعة التي تشكل المتأخرات المتراكمة. وقدمت دفعات السداد المجدولة إلى صندوق النقد الدولي حتى الوقت الحاضر واعتمدت الجمعية الوطنية ميزانية منقحة في ٣ حزيران/يونيه.



٣٣ - وفي آذار/ مارس، توصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تفاهم مع الحكومة بشأن برنامج متوسط الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ يمكن دعمه بموارد من الصندوق (في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز) والبنك (في إطار ائتمان الانتعاش الاقتصادي). وتم أيضا التفاوض مع الصندوق بشأن رسالة نوايا ومذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية لعام ١٩٩٨، تدعيما لطلب السلطات من أجل ترتيب أول تكيف هيكلي سنوي. وأجريت مناقشات أخرى في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل بشأن قضايا الإصلاح الهيكلي. وأعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورقة إطارية للسياسة العامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ في ١ حزيران/يونيه. وتعتقد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أنها قد وفّقت بجميع الشروط المسبقة باستثناء الشروط في مجال الخصخصة. وتشعر تلك السلطات أيضا بالتناؤل إزاء نتيجة الاجتماع مع المانحين، الذي عقد في واشنطن، العاصمة، في ١٥ حزيران/يونيه.

٣٤ - وبالرغم من أنه قد أحرز قدر من التقدم، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير من حيث استعراض القانون المتعلق بالتمويل بهدف التركيز على قطاعات التنمية الحيوية والخدمات العامة في مجالي التعليم والصحة؛ وإلغاء جميع الإجراءات غير المألوفة في إدارة المالية العامة؛ وإدخال نظم إدارة سليمة وشفافة في قطاع الماس لاجتذاب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة عائدات الحكومة؛ وخصخصة المشاريع العامة. وفي سياق هذا الموضوع الأخير، الذي يشكل عنصرا هاما لاستكمال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تم في بانفي في أيار/ مايو استئناف المفاوضات من أجل خصخصة قطاع النفط مع ثلاث شركات نفط دولية رئيسية. ولا تزال تلك المفاوضات جارية، وتأمل السلطات في التوصل إلى تفاهم مرض بشأن تلك القضايا في الأسابيع القليلة القادمة.

٣٥ - وثمة قضية تترتب عليها آثار إنسانية وأمنية هامة وهي حالة زهاء ٢٠٠ ١ من الروانديين طالبي اللجوء، الذين استقروا في الأغلب في الأجزاء الشمالية من البلد. وعلى إثر أحداث العنف التي وقعت بينهم وبين السكان المحليين في آذار/ مارس، أصرت الحكومة على إعادة توطين طالبي اللجوء في بلدان ثالثة وطلبت المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. ولقد وافقت الدانمرك والنرويج والسويد على استقبال بعض طالبي اللجوء. وحتى الآن غادر ٦٤ فقط جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين ينتظر ٢٠٠ من الروانديين الآخرين احتمال إعادة توطينهم في بلدان ثالثة في أفريقيا.

#### خامسا - الجوانب الإدارية والمالية

٣٦ - تعزى سرعة إنشاء البعثة الجديدة، على النحو الموصوف في الفقرة ٥ أعلاه، إلى عدد من العوامل، بما فيها قيام فرنسا بتقديم تبرعات عينية تتألف من النقل الجوي للوحدات والتنازل الجزئي عن تكاليف سداد قيمة المعدات العسكرية وتقديم الخدمات الطبية إلى البعثة. كما قدم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانفي، مساعدة قيمة مكنت البعثة من تلبية الاحتياجات العاجلة أثناء المرحلة الأولية من عملها. وتم إبرام اتفاق مركز القوات بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة في ٨ أيار/ مايو. كما أدى إنشاء لجنة خاصة رفيعة المستوى من كبار موظفي الحكومة (لجنة الحوار التابعة للبعثة) إلى تيسير

التعاون بين البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، قدمت الحكومة دعماً حاسماً للبعثة بتقديم معسكر بيال، وأجزاء من معسكر ميوكو، مجاناً. بيد أنه بسبب عدم وجود كثير من المرافق الأساسية في بانغي، فإن الجوانب السوقية للبعثة لا تزال مثيرة جداً للاهتمام. ويتعين عمل الكثير لكفالة تقديم الدعم اللازم لجميع الوحدات.

٣٧ - وفي ١ حزيران/يونيه، كتبت إلى وزير خارجية الكاميرون وغابون، للمطالبة بمنح بعض الحصانات والامتيازات والتسهيلات إلى البعثة، التي تستخدم هذين البلدين كمنقطتين هامتين للمرور العابر وكقاعدتين للسوقيات والإمداد.

٣٨ - وتم في ٢٠ نيسان/أبريل إنشاء صندوق استئماني لدعم أنشطة البعثة عملاً بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ١١٥٩ (١٩٩٨). وذلك لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تبرعات لدعم أنشطة البعثة. ولم ترد حتى الآن أي تبرعات لهذا الصندوق. وفي الوقت نفسه، أعربت حكومة الدانمرك عن عزمها على تقديم تبرعات لتزويد البعثة بأجهزة إرسال تعمل على موجات (FM) والموجات القصيرة لتعزيز قدرة البعثة في مجال الإعلام، الأمر الذي يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد. وفي أعقاب اختتام ولاية البعثة، يمكن استخدام معدات الإذاعة في بعثات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٩ - وكما أشرت في تقرير المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨ عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/52/895). وبانتظار نظر مجلس الأمن في هذا التقرير، فإن الميزانية التي أقرتها من أجل إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والإبقاء عليها تغطي الفترة الممتدة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٤٠ - ورهنا بقيام مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، تبلغ الميزانية لهذه الفترة مبلغاً إجماليه ٤٩,٦ مليون دولار، بما في ذلك التبرعات العينية المقدرة بمبلغ ٢,١ مليون دولار من حكومة فرنسا، وتتكفل بنفقات ٣٥٠ ١ من أفراد الوحدات العسكرية و ٢٤ شرطياً مدنياً يدعمهم ١٧٩ موظفاً مدنياً (١٠٦ من الفئة الدولية و ٧٣ موظفاً محلياً). وقد انتهت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة من استعراض مقترحات الميزانية التي قدمتها ويتوقع أن تعتمد الجمعية العامة قرار التمويل قريباً. وعليه، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به أدناه، فإن تكاليف الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء فترة التمديد ستكون ضمن حدود الميزانية التي أقرتها.

٤١ - وقد بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٥٣٠,٨ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٤٢ - منذ نقل السلطة من بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ نيسان/أبريل، نجحت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في المحافظة على الأمن والاستقرار في بانغي، ولا يزال ممثلي الخاص يعمل على تعزيز الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية الدائمة والسلام والإعمار والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد رحبت جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك في بلدان المنطقة بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظرا لأنها تعتقد أنه بدون قوة خارجية موثوقة، فإن العنف سيعود إلى بانغي. ومن المسلم به أيضا على نطاق واسع، أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة قد ساهم في صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

٤٣ - وتم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تحقيق بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المبينة في تقرير السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/1998/148). بيد أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود، لأن المناخ السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال يشوبه الانقسام وانعدام الثقة. ولا تزال المصالحة الوطنية والحالة الأمنية في حالة تتسم بالضعف. وإذا ما تعين تحقيق سلام دائم، فإن هناك حاجة إلى القيام بإجراءات عاجلة في المجالات ذات الأولوية التالية: إعادة تشكيل قوات الدفاع وقوات الأمن على نحو موثوق، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤ - وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه المهام الأساسية على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأحزاب السياسية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها بحاجة إلى المساعدة الخارجية. وإني لا أكتفي، في هذا الصدد، بدعوة المانحين التقليديين إلى تقديم المساعدة الضرورية، وإنما أدعو جميع الدول الأعضاء للقيام بذلك، فبدون جهود محلية حاسمة ودعم خارجي، فإن البلد قد يعود إلى عدم الاستقرار والعنف الخطير.

٤٥ - ومما لا غنى عنه أن تقوم الحكومة ببذل جميع الجهود الممكنة لإبرام اتفاقات مع مؤسسات بريتون وودز لمعالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه البلد. ويجب إيلاء الاهتمام بوجه خاص لتسديد متأخرات الرواتب غير المدفوعة في أقرب وقت ممكن. وكان اجتماع المانحين الذي عقد في ١٥ حزيران/يونيه في واشنطن العاصمة، بمثابة خطوة أولى هامة في توليد الدعم الخارجي الضروري الذي يمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من بلوغ الأهداف التي حددتها مؤسسات التمويل الدولية.

٤٦ - وبالمثل، فإنني أطلب الحكومة وجميع أعضاء المجتمع المدني الآخرين في أفريقيا الوسطى بالقيام في الوقت المناسب بتنفيذ الخطط التي وضعتها اللجنة المعنية بإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن والتي تستند إلى التوصيات التي قدمها الاجتماع العام المعني بالدفاع الوطني المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في بانغي. وأود أن أحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لهذا المسعى الهام من خلال برامج المساعدة على

الصعيدين الشائني والمتعدد الأطراف. وسيكون ممثلي الخاص على استعداد لرصد هذا الدعم الدولي وتنسيقه حسب الاقتضاء وتقديم المشورة التقنية إلى المانحين بشأن احتياجات إعادة التشكيل.

٤٧ - كما إنني أحث بقوة جميع الأحزاب في جمهورية أفريقيا الوسطى على حل خلافاتهما بما يسمح بتولي لجنة الانتخابات مهامها بصورة عاجلة ووضع خطة تنفيذية مفصلة للانتخابات، بما في ذلك وضع جدول زمني واقعي للتنفيذ وتخصيص الأموال. ولن يكون بوسعني وضع توصيات عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المستقبل في عملية الانتخابات التشريعية إلا بعد تلبية هذا الحد الأدنى من الاحتياجات. وفي الوقت نفسه، ستواصل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعمل في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى جميع الهيئات الانتخابية ذات الصلة.

٤٨ - وتقدر الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة أن هناك حاجة إلى فترة لا تقل عن ٩٠ - ١٠٠ يوم للتحضير للانتخابات موثوقة، بعد أن تكون لجنة الانتخابات قد تولت مهامها وتم الحصول على التمويل البالغ الأهمية، بما في ذلك من مجتمع المانحين. وكما أشرت في تقريرتي السابق، فإن بإمكان بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقوم، في الوقت المناسب، بتوظيف مراقبين للانتخابات لتحقيق حضور في جميع أنحاء البلد وتنسيق المساعدة الدولية اللازمة للنجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن الواضح في هذا الصدد أنه ستكون هناك حاجة إلى عمل منسق لكفالة الأمن في جميع أنحاء البلد لإجراء الانتخابات بصورة آمنة. وبالإضافة إلى ما تتخذه الحكومة من تدابير، بوسعني أن أتصور إمكانية التوصية بنشر قوات للأمم المتحدة في بعض مواقع رئيسية خارج بانغي لحماية مراقبي الانتخابات. وسأواصل استعراض الاحتياجات الأمنية وسأعود إلى هذه المسألة عند الاقتضاء.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، ونظرا لضرورة مواصلة البعثة القيام، لأغراض إجراء الانتخابات، بتقييم الحالة خارج بانغي ومن أجل تقديم الدعم للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، فإنني أوصي بقيام العنصر العسكري للبعثة ببعثات استطلاع وتوفير المرافقة الأمنية لأجل قصير خارج العاصمة.

٥٠ - وبالنظر إلى الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو الموصوف في هذا التقرير، فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة شهرين، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بيد أنه إذا ما قامت الأحزاب في جمهورية أفريقيا الوسطى بإجراء الاستعدادات اللازمة للانتخابات قبل انتهاء فترة الولاية، فسأكون على استعداد لكي أقدم إلى المجلس توصيات مفصلة بشأن إمكانية اشتراك الأمم المتحدة في العملية الانتخابية.

المرفق

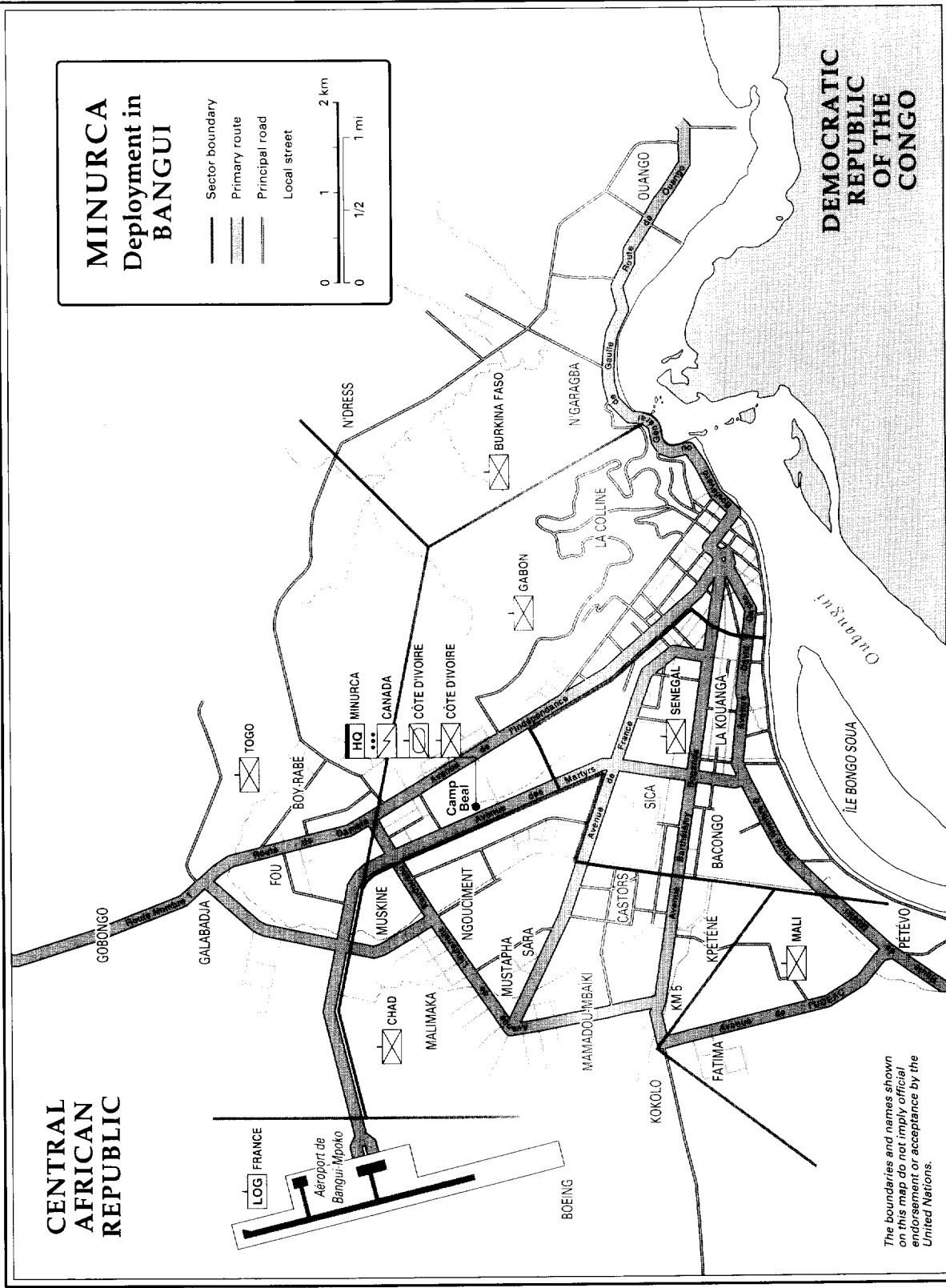
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى:  
التبرعات في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨

المجموع	مراقبو الشرطة المدنية	وحدات دعم	جنود	ضباط أركان	
٢	٢	-	-	-	بنن
١٢٦	-	-	١٢٠	٦	بوركينافاسو
١٢٦	-	-	١٢٠	٦	تشاد
١٢٦	-	-	١٢٠	٦	توغو
١٢٩	-	-	١٢٠	٩	السنغال
١٤٢ (ب)	-	-	١٣٤	٨	غابون
٢٠١ (د)	-	٢٠٠	-	١	فرنسا
٢٩ (د)	-	-	٢٥	٤	كندا
٢٢٣	-	١٥	٢١٠	٨	كوت ديفوار
٣١ (د)	٦	-	١٢٠	٥	مالي
٢٤٥ (د)	٨	٢١٥	٩٦٩	٥٢	المجموع

(أ) لا تشمل الأرقام عناصر الدعم الوطني (١٨ بالنسبة لكندا و ١٥ بالنسبة لفرنسا).

(ب) بالإضافة إلى قائد القوة.

(ج) بالإضافة إلى مفوض الشرطة.



The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.